

صناعة حفظ الخضر والفاكهة

تستهلك مصر أنواعاً متعددة من الخضر والفاكهة المحفوظة تستورد بعضها وتنتج البعض الآخر محلياً ويمكن تقسيم هذه الأنواع إلى القسمين الآتين بوجه عام :

القسم الأول : ويشمل منتجات كثيرة تكاد تعتمد البلاد على استيرادها من الخارج اعتماداً كلياً مثل الزبيب بنوعيه العادى والسلطانى والشمش المحفف وقر الدين وتين العبوات والقراصيا والعجوة وغيرها وتستهلك البلاد من هذه الأصناف كميات كبيرة ، وفيما يلى بيان بكمية وقيمة ما استوردت البلاد منها فى الأربع السنوات الأخيرة :

سنة ١٩٤١		سنة ١٩٤٠		سنة ١٩٣٩		سنة ١٩٣٨		
الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	زبيب عادى
١١٤٥٠	١٦٧٠	٩٩١٦	٦٤٩	٤١٠٠	٣٤٣	٥٩٦٤	٣٧٢	
٢٦٠٦٣	٣٨٦	٣٦٩٤٨	٥٧٢	٢٣٩٢٣	٨٥٤	٢٥٨٥٦	٩٢٧	زبيب سلطانى
٨٠١٥	١٠٠	١٣٦٢١	١٣٨	٨١٤٠	١٥٠	١٠٩٥١	٣٩٧	شمش
١٥٦٩٩	٥٤٧	٣٦٢٢٤	١٠٧٩	٣٦٤٢٠	١٤٣٦	٣٠٩٣٤	١٦٣١	قر الدين
٩٠٣٥	١٥٥	١٥٤٣٦	٤٤٥	٢١٣٦١	١٠١٥	١٧٨٨٠	٩١١	تين فى عبوات
١٤٣٠٨	١٦٤	٤٢٤٠	١٠٠	٦٨٤٤	١٧٩	٦١٤١	٢٧١	قراصيا
١٣٤١	١٣٧	١٢٦٤٤	١٨٥٢	٤٨٣٤٢	٩٥٤٥	٢١٩١٣	١٣٥٥٦	عجوة
٣٢٦٠٧	٢١٨	٥٨٧٦٢	١٠٦٤	٦٦٣٦٧	٢٩١٤	٦٨٥٨٩	٢٩٧٦	زيتون وقيبار غرض أو محفف أو مملح
١٣٨١١٨	٣٩٢٧	١٧١٨٩١	٦٩٩٩	١٠٥٥١١	١٦٦٣٦	١٣٩٣٣٨	١٩٥٤٦	المجموع

وهذه الأصناف لا ينتظر إنتاجها محلياً أو بالقدر الذى يكفى حاجة البلاد إلا بعد انتشار زراعة الحلمات الجيدة والصالحة لصناعتها وإمكان الحصول عليها بأثمان مناسبة وكميات كافية .

القسم الثانى : ويشمل أصنافاً متعددة تعتمد البلاد فى سد حاجتها منها على الإنتاج المحلى وعلى ما تستورده البلاد فى الوقت نفسه من الخارج .
ويمكن تقسيم هذه الأصناف بدورها إلى القسمين الآتيين :

١ — منتجات الصناعة الخفيفة مثل المرات والشربات والمخللات وحفظ بعض أنواع الخضر للتجفيف مثل البامية والموخية وتنتشر صناعتها فى كثير من أنحاء البلاد ويقوم بها إلى جانب المصانع الكبيرة الكثير من المصانع الصغيرة كما أنها منتشرة انتشاراً كبيراً بين ربات المنازل مما يضعها فى حكم الصناعات المنزلية أو ما شابه ذلك .
ولا تلجأ المصانع الكبيرة عادة لصناعة هذه الأصناف إلا إذا فرغت من منتجات الصناعة الثقيلة المبينة فيما بعد .

٢ — منتجات الصناعة الثقيلة وتشمل ما يأتى بوجه عام .

(١) الصلصة .

(ب) الخضر الطازجة بالعلب مثل البسلة والبامية والخرشوف والكرنب المحرط (شوكرت) والكرفس والجزر والسبانخ والزيتون وكذلك الجيوب المطبوخة والعدس والفول وغيرها .

(ج) الخضر المجففة مثل اللوبيا والبازلأ والفاصوليا .

(د) الفواكه الطازجة بالعلب مثل المانجو قطع صغيرة (والفراولة) والمشمش والشمام .

(هـ) الفواكه المجففة مثل البلح والشمش والزبيب .

(و) البصل المجفف .

وهذه الأصناف تقتصر صناعتها على مصانع الحفظ نظراً لحاجتها لآلات وأجهزة خاصة وإلى توفر الخبرة الفنية اللازمة .

مصانع حفظ الخضر والفاكهة : تأسس أول مصنع لهذه الصناعة ببلدة نوى فى سنة ١٩٠١ إلا أنه لم يلبث أن أغلق أبوابه نظراً للمنافسة الأجنبية الشديدة .

ولم تقم لهذه الصناعة مصانع يعتد بها بعد ذلك حتى سنة ١٩٣١ حين أنشأت وزارة الزراعة معامل قسم البساتين التجريبية التى أخذت تعمل على نشر هذه الصناعة بالبلاد . وقد كان من نتيجة هذه الجهود وجهود الهيئات الحكومية الأخرى أن

ويرجع السبب في عدم كفاية الإنتاج المحلى لسد حاجة الاستهلاك الداخلى إلى عدة عوامل هامة وصعوبات مختلفة نجمها فيما يأتى :

الصعوبات التى تقف فى سبيل تقدم الصناعة المحلية : تنقسم هذه الصعوبات إلى قسمين رئيسيين يشمل أولهما الصعوبات المختلفة التى صادفت هذه الصناعة فى الأوقات العادية ويشمل ثانيهما صعوبات إضافية جديدة سببتها الظروف الحاضرة .

الصعوبات العادية :

١ — المنافسة الشديدة من الخارج . وبخاصة فى الصلصة حيث كان الوارد من إيطاليا يقضى على الصناعة المحلية فى سنة ١٩٣٧ إذ كانت الصلصة الإيطالية تباع بأسعار تقل عن تكاليف إنتاج المصانع المصرية لولا قامت الحكومة بحماية هذه الصناعة . وقد بلغ الوارد من الصلصة الإيطالية فى سنة ١٩٣٧ — ٩٤٤ طناً قيمتها ٧٣٣٥ جنيهاً مصرياً .

٢ — ارتفاع أسعار السكر — وقد أضعف ذلك من مقاومة المصانع المصرية لمنافسة المنتجات الواردة من البلاد التى تنخفض فيها أسعار السكر .

٣ — عدم توفر بعض الأصناف المعدة للحفظ أو عدم صلاحيتها لذلك مما دعا إلى استيرادها من الخارج بحالة طازجة .

٤ — عدم توفر الخبرة الفنية لدى المصانع القائمة الآن إلا بدرجة محدودة وقد ترتب على ذلك عدم مساواة الإنتاج المحلى للواردات الأجنبية مما أدى إلى تفضيل المستهلك المصرى للمنتجات الأجنبية .

٥ — عدم توفر العمال المدربين على هذه الصناعة وعدم توجيههم التوجيه الصناعى السكاكى ويرجع ذلك إلى حداثة عهد الصناعات الزراعية فى البلاد .

٦ — عدم وجود قانون ينظم صناعة وتسويق منتجات هذه الصناعة فهى عرضة لضروب كثيرة من الغش كما أنه لا يوجد لها (Standard) لتقدير جودتها وسهولة التمييز بين أنواعها المختلفة .

٧ — ويضاف إلى ذلك أن بعض المصانع قد صادفتها عقبات مالية لإنفاقها معظم رأس مالها فى إنشاء المصانع وإجراء التجارب العديدة فنقد فى ذلك مالها واضطره إلى الالتجاء إلى الاقتراض بأرباح باهظة .

أما الصعوبات الإضافية التي سببتها الظروف الحالية فتتلخص فيما يلي :

١ — عدم توفر المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة وصعوبة استيرادها وإحاطته بكثير من الإجراءات الطويلة المعقدة فضلاً عن ارتفاع أسعارها في الخارج وارتفاع أجور النقل والتأمين وينطبق ذلك على :

(أ) المواد الكيميائية كحامض الستريك وبنزوات الصودا وبيكروونات الصودا وكلورور الكلسيوم وغيرها .

(ب) مواد التعبئة مثل النوشادر والمسامر والصفائح والتصدير والخشب والكاولتشوك .

(ج) قلة الخامات اللازمة لهذه الصناعة من الخضِر والفاكهة نتيجة لعدم توفر السماد الكيماوى اللازم لتوفير إنتاجها .

٢ — صعوبة النقل الداخلى وارتفاع أجوره لانشغال وسائل النقل الموجودة بالبلاد فى الأعمال العسكرية إذ لا تتوفر الخامات اللازمة للصناعة بقرب المصانع ويدعو ذلك إلى نقلها من مناطق الإنتاج .

٣ — ارتفاع أسعار الخضِر والفاكهة ارتفاعاً كبيراً مما يدعو إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم ترتفع أسعار المنتجات متجاوزة القوة الشرائية للسواد الأعظم من الشعب .

السياسة الداعمة للمزدهر بالصناعات الزراعية فى مصر : بعد أن بينا فيما تقدم الصعوبات التى اعترضت الصناعات الزراعية فى مصر نورد فيما يلى وسائل النهوض بهذه الصناعات :

١ — اضطلاع قسم البساتين بمراقبة الإنتاج بعد أن قصر عمله على الإرشاد الصناعى وإجراء التجارب الفنية خير كفيل بالنهوض بهذه الصناعة على أن تسن لذلك الأنظمة التى تضمن تحقيق هذه الرقابة الفنية .

٢ — حماية الإنتاج الأهلى من منافسة الواردات الأجنبية ويكون ذلك بفرض رسوم عالية على الواردات تكفل حماية المنتجات المحلية على أن يراعى فى ذلك تحديد أسعار معقولة لها .

٣ — تشجيع التصدير ويكون ذلك بمنح دروباك عن الحامات المستوردة من الخارج للصناعة المحلية .

٤ — تيسير استيراد المواد اللازمة للصناعة لعدم توفرها في البلاد أو لرخص أسعارها في الخارج بعد التحقق من استخدامها في الصناعة مثال ذلك البرتقال فإنه وإن كان استيراده ممنوعاً بالنسبة للاستهلاك إلا أنه قد يكون من المفيد استيراد بعض الكميات منه للصناعة .

٥ — تخفيض أسعار السكر ويمكن الاتفاق مع الجهات الحكومية المختصة وشركة السكر لإمداد الصناعات بما تحتاجه منه بأسعار بخفضة لمعاوتها في مقاومة المنافسة الأجنبية .

٦ — التوسع في زراعة الخضر والفاكهة بما يكفي إنتاج الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي وتصدير بعضها للخارج وفي ذلك سبيل إلى خفض أسعار المنتجات لأن المصانع تستطيع حينئذ أن تشتغل بكامل قوتها .

٧ — العمل بقدر الإمكان على زراعة الخضر والفاكهة في المناطق المتاحة للمصانع لتوفير مصاريف النقل .

٨ — العمل على تيسير وتخفيض وسائل النقل .

٩ — إصدار لوائح مكملة لقانون الغش التجاري لتنظيم هذه الصناعة وتحديد أصنافها ونسب مكوناتها وإيجاد مثل Standards خاصة بكل نوع وذلك لمنع المنافسة الغير مشروعة .

١٠ — العمل على تكوين نوع من التعاون بين المصانع الحالية لتقسيم العمل والتوزيع بينها .

(صحيفة التجارة والصناعة)